صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 382 نوفمبر 2014 م، محرم 1436 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

تقطعت الاواصر بين الشعب والخليفيين، فليرحلوا

اصبح الآن واضحا ان الثورة التي انطلقت ضد الحكم الخليفي ستتواصل بدون منغصات كبيرة في الفترة المقبلة، بعد ان نجاها الله من احتمالات الفتنة التي كانت ستنجم لو نجح الخليفيون في تمرير مشروعهم التضليلي الفاسد متمثلا بالانتخابات الجوفاء. وقد جاء قرار الجمعيات بمقاطعة تلك الانتخابات الصورية لمجلس الطاغية حاسما لجدل تواصل شهورا، سعى الخليفيون من خلاله لاستمالة المعارضة السياسية للانفصال عن جسد الثورة الشعبية والالتحاق بالمشروع الخليفي الفاشل. ولو فعلت الجمعيات ذلك لكان المشهد السياسي مختلفا. الثورة ضد الاستبداد الخليفي ستتواصل، ولكن بزخم أقل وصعوبات اكبر واحتمالات اوسع لخلافات داخلية في اوساط المعارضة. ولذلك بذل الخليفيون وداعموهم في لندن جهودا كبيرة لمنع المقاطعة. والواضح ان الطرفين، الخليفيين والبريطانيين، لم يدركوا بعد ابعاد التحول النفسي والسياسي في المجتمع البحراني، ولم يتصوروا بعد حجم الرفض الشامل للتعايش مع هذه العائلة التي اكدت، المرة تلو الآخرى باساليب شتى وسياسات متعددة، عداءها المطلق للسكان الاصليين. غريب امر هؤلاء الذين لا يزالون يدعون لرأب الصدع بين الطرفين، والأغرب منهم من انفصل عن شعبه وانحاز للعدو الخليفي برغم ما ينطوي عليه ذلك من خسارة غير محدودة لمن فعل ذلك. فهل هناك من يملك شيئا من العقل والحصافة يعتقد ان شعب البحرين الذي تعرض طوال السنوات الاربع الماضية لأبشع اصناف التنكيل والقمع والتجويع والتهميش والتمييز والتعذيب؟ هل هناك من لا يزال يشكك في جدية المطالبة باسقاط الحكم الخليفي؟ فبعد اربعة اعوام من الصبر والصمود من جانب الشعب، رفض الخليفيون تقديم تنازل حقيقي واحد او تحقيق شيء من مطالب الشعب العادلة. هل يظن الخليفيون وداعموهم في لندن وموالوهم في الداخل ان الشعب الذي يرى بعينيه سياسة الابادة تمارس ضده على كافة الصعدان، سيستسلم لعصابة اغتصبت الحكم وعاثت في الارض الفساد واستعانت بالاجنبي على السكان الاصليين وتنازلت عن السيادة لقوات احتلال استدعتها لضرب ثورة الشعب وكسر شوكته؟

جاء قرار المقاطعة متزامنا مع تطورات عديدة. اولها اقدام الخليفيين على اعادة اعتقال المناضل الكبير نبيل رجب، وايداعه السجن بسبب تغريداته التي تعبر عن وجهة نظره بصورة سلمية ومستوى رفيع من المنطق والادب. جاء الاعتقال الثاني لرئيس مركز البحرين لحقوق الانسان بعد عودته من جولة حقوقية في الخارج والتقائه العديد من المنظمات غير الحكومية المهمتة بحقوق الانسان والسياسيين من بلدان شتى. وقد صدرت مناشدات كثيرة من المنظمات الدولية باطلاق سراح نبيل رجب، ولكن الطغاة الخليفيين يعتقدون ان بامكانهم الاستمرار في اعتقاله بدون ان تكون هناك مضاعفات سلبية عليهم. وما ابعدهم عن الصواب والواقع. فبالاضافة للعشرات من الادانات والبيانات الشاجبة من جهات دولية شتى، ستتواصل قضية نبيل رجب لتتحدى العصابة الخليفية ولتضعها امام خيار صعب بين الاستسلام للارادة الدولية او الاستعداد لمواقف دولية قوية تدين سياساتهم وتهدد برفع قضية البحرين الى مجلس الامن الدولي. ويوما بعد آخر تزداد ورطة الحكم الخليفي ويغوص في الوحل تدريجيا بسبب تصرفاته التي تضغط عليه. هذه المرة لن يستطيع الخليفيون ابقاء نبيل رجب في السجن طويلا، لان المزاج العالمي بدأ يتغير لغير صالحهم. وهناك ضغط شديد من المنظمات الحقوقية وكذلك من مفوضية حقوق الانسان على الحكومة

التتمة صفحة (8)

أصدرت محكمة خليفية في 28 اكتوبر قرارا بتجميد نشاط جمعية الوفاق الوطني الاسلامية ثلاثة شهور. حاء القرار بعد قرار اربع جمعيات سياسية مقاطعة الانتخابات الشكلية التي كانت العصابة الخيفية تأمل ان تلمع صورتها امام العالم بعد اربع سنوات من الثورة الشعبية المتواصلة. ولم يكن القرار مفاجئا لمن يتابع اساليب حكم هذه العصابة وكيف انها تمارس الانتقام على نطاق واسع من كل من يعارضها، وتستغل القانون لضربهم.

قررت العائلة الخليفية ابعاد مواطنين بحرانيين من بلادهم بعد ان اسقطت جنسيتهم ظلما وتعسفا. ففي 6 نوفمبر 2012 اصدرت هذه العصابة قرارا بحرمان 31 مواطنا من جنسياتهم بسبب مواقفهم السياسية الرافضة للاستبداد القبلي الذي يمارسه آل خليفة. وجاء القرار الاخير في شكل قرار قضائي صدر في 28 اكتوبر ويقضي بابعاد مسحوبي الجنسية الذين بلغ عددهم حتى الآن 50 شخصا.

في 14 اكتوبر اقدمت العصابة الخليفية على اعتقال الناشطة السيدة زينب الخواجة من المحكمة حيث كانت تمثل لمحاكمتها في قضية إتلاف منقولات لوزارة الداخلية "تمزيق صورة الملك". وطلبت التحدث أمام المحكمة وقالت "أنا ابنة رجل حر و شجاع، وولدتني أمي حرة، وابني سيولد حر حتي وإن ولد في سجونكم. من حقي بل ومن مسؤليتي كإنسانة حرة أن اعترض على الظلم والظالم، واتمسك بهذا الحق وافتخر بهذه المسؤلية". ثم عمدت لتمزيق صورة الطاغية امام القاضي. فاعتقلت وهي حامل في الشهر الثامن.

في الاول من اكتوبر اعتقلت العائلة الخليفية الناشط الحقوقي الشيعي نبيل رجب بعد نشر تغريدات اعتبرت مهينة لقوى الأمن. وتم تجديد حبسه حتى 29 اكتوبر فيما كانت الضغوط الدولية تتصاعد مطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عن نبيل.

وجّهت ٢٦ منظمة متعددة الأديان والعقائد في الولايات المتحدة الأمريكية , خطابا الى عبدالله بن عبدالعزيز ملك السعودية , حثّته فيه على إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق الشيخ نمر باقر النمر. واعتبرت المنظمات أن الشيخ النمر أدين وفقا لتهم وصفتها "بالغامضة", مثل الخروج على طاعة ولي الأمر, والمشاركة والتشجيع على التظاهرات. ووصفت المنظمات الشيخ النمرب"برجل الدين البارز والمدافع عن حقوق الإنسان". وحثّت المنظمات في رسالتها العاهل السعودي على إسقاط جميع التهم عن الشيخ النمر. وطالبت السعودية باعتبارها عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن تكون "مثالا يحتذى به للبلدان المجاورة". وأكد الموقعون على الرسالة أيضا على أن "الشيخ النمر ناشط سلمي لم يدعو أبدا للعنف". واعتبروا أن هذا الحكم القضائي يشكل" انتهاكا خطيرا لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات الدينية والسياسية، وحرية التجمع

زينب الخواجة للقاضي: إبني سيولد حرا في سجونكم

في 14 اكتوبر مثلت اليوم أمام المحكمة في قضية "اتلاف منقولات لوزارة الداخلية" (تمزيق صورة الطاغية). دخلت زينب المحكمة وطلبت أن تتحدث، وقالت: "انا ابنة رجل حر و شجاع.. ولدتني امي حرة، وإبني سيولد حرا حتى وان ولد في سجونكم... من حقي بل ومن مسؤليتي كانسانة حرة ان اعترض على الظلم والظالم، واتمسك بهذا الحق وافتخر بهذه المسؤلية". ثم قامت زينب بشجاعة فائقة بتمزيد صورة الديكتاتور حمد بن عيسى امام القاضي. وقد تم اعتقال السيدة الحامل في شهرها الثامن. وسبق أن اعتقلت الخواجه عدة مرات على خلفية اتهامها بإهانة (الملك) والمشاركة في تجمعات غير قانونية.

وقد أطلقت السلطات الخليفية سراح الخواجة في فبراير الماضي بعد أن قضت عاما في السجن. وتصر السلطات على ملاحقة زينب الخواجه رغم أنها حامل في شهرها الثامن. فيما يقضي والد زينب الأستاذ عبد الهادي الخواجة حكما بالسجن المؤبد بسبب دعمه للمدافعين عن حقوق الإنسان ومطالبته بالتغيير. كما اعتقلت السلطات الخليفية شقيقتها الناشطة مريم في اغسطس الماضي لثلاثة أسابيع قبل أن تُرغم السلطات على اطلاق سراحها بسبب الضغوطات الدولية.

عائلة النمر: حكم الإعدام سياسي وإملاءات خارجية

أصدرت عائلة الشيخ نمر باقر النمر بياناً الأربعاء (15 أكتوبر) أبدت فيه دهشتها من حكم الإعدام (القتل تعزيراً) الذي صدر من المحكمة الجزائية بالرياض. وإذ أبدت العائلة استغرابها من الحكم غير المتوقع الذي اعتبرته سابقة خطيرة مؤكدة ان الحُكم "سياسي بامتياز" والتُهم غير صحيحة ولا ترقى إلى حد الحرابة حتى في حال ثبوتها.

ونقل بيان العائلة عن الشيخ النمر في ردّه على التُهم الموجهة إليه قوله "سألتزم قول الحق وذكر الواقع كما هو وإن استغل لإدانتي ومعاقبتي".

واستنكرت العائلة من القضاة تجريمهم لكل من يقف أمامهم، وقالت إن الحكم خضع لـ"إملاءات الفضاء الخارجي من تعبئة واحتقان واصطفاف طائفي لا أخلاقي"، في الوقت الذي يتطلب منهم التوحد في "صد الإرهاب والتطرف من قبل المتطرفين والعصابات الإرهابية" بحسب البيان.

وواصلت العائلة في بيانها مستنكرةً عدم لحاظ القضاة للمنهج السلمي واللاعنفي للشيخ النمر الذي احتاج إلى "قليل من الانصاف للوصول إلى الحقيقة المغايرة لدعوى المدعي العام التي لم يقدم فيها دليلاً مقنعاً".

وذكّرت العائلة القضاة برؤية الشيخ النمر للإصلاح السياسي التي على إثرها اجتمع بنائب أمير المنطقة الشرقية "جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود" في يوليو/ تموز 2008.

وأكدت العائلة في ختام البيان رفضها للحكم الصادر وطالبت هيئة التمييز بنقضه جملةً وتفصيلاً، داعيةً الخيّرين "من العلماء والمثقفين والسياسيين والكتّاب" بالتعبير عن عدم رضاهم وقبولهم لهذا الحكم وللأحكام الأخرى التي صدرت بحق "الناشئين والأحداث" لما فيها من "تبعات ومتواليات سلبية". ودعت المخلصين "للتواصل مع المسؤولين للبحث في أسباب ما حصل"، داعية إياهم "لاتخاذمبادرة شجاعة لمعالجة مشاكل الوطن" وفي مقدمتها إغلاق ملف المعتقلين

اعتقال زهرة الشيخ وطفلها البالغ 6 أشهر

أقدمت القوات الخليفية في البحرين الاثنين، ٢٧ أكتوبر، على اعتقال زهرة الشيخ مع رضيعها (البالغ من العمر 6 أشهر) وذلك أثناء زيارتها لزوجها المعتقل في سجن الحوض الجاف.

وذكرت مصادر أهلية بأن القوات اعتقلت الشيخ لإكمال حكم سابق صدر ضدها بتهمة التجمهر حيث حُكم عليها عاماً واحداً، وقضت منه 4 أشهر.

وقد اعتقلت الشيخ سابقاً، وعانت في السجن من الاعتداء النفسي والبدني، كما تعرّضت للإهانة وهتك كرامتها أثناء التحقيق. وقد اعتقل زوجها حبيب المبارك أُعتقل بسبب نشاطه المعارض.

ووصف نشطاء اعتقال الشيخ مع ابنها الرضيع باعتباره "إمعانا غير مسبوق في الإجرام الخليفي" لاسيما بعد سجن الناشطة زينب الخواجة وهو حامل في شهرها الثامن. ودعت قوى ثورية إلى أقصى درجات التصعيد ضد الخليفيين وفضح انتهاكاتهم على أوسع نطاق.

قرار بإبعاد عشرة مواطنين استكمالا لمشروع الابادة

قررت العائلة الخليفية عبر احدى محاكمها في 28 اكتوبر بإبعاد عشرة أشخاص مسقطة جنسياتهم عن البلاد وتغريم كلٍّ منهم مبلغ مئة دينار، وذلك لمخالفتهم قانون الهجرة والإقامة. فقد أسقطت جنسياتهم في 6 نوفمبر 2012، وبررت وزارة الداخلية حينها هذه الخطوة لـ "إضرارهم بالأمن العام" إذ أمرت المحكمة بإبعاد كلٍّ من: مريم السيد إبراهيم، إسماعيل خليل درويش، إبراهيم خليل درويش، عدنان أحمد علي حاجي، حبيب درويش موسى غلوم، السيد عبدالنبي عبدالرضا الموسوي، سيد عبدالأمير عبدالرضا الموسوي، إبراهيم غلوم حسين كريمي، السيد محمد علي عبدالرضا، وتيمور كريمي. وفور صدور الحكم، عقّب المحامي تيمور كريمي بالقول: "حقيقةً إن الأمر مُبهم بالنسبة إلينا، فالقانون المشار إليه يطبق على الأجنبي، وهو كل من ينتمي إلى دولة معينة أو لديه جنسية بلد آخر، أما نحن فجميعنا بحرينيون أسقطت عنا الجنسية، وليس لدينا وثائق أخرى ولا ننتمي إلى جنسية بلد آخر." وأضاف: "هذا القانون يخص إبعاد الأجنبي إلى بلده في حالة مخالفته لقانون الإقامة في البحرين، ونحن بحرينيون سحبت منا الجنسية وأصبحنا ضمن ما يعرف بفئة البدون". مشيراً إلى أن »فئة البدون موجودة في البحرين سابقاً وحالياً، بل إنها موجودة في الخليج أيضاً، وهي تُحرم مثلاً من ممارسة الحقوق السياسية والمدنية كالمشاركة في الانتخابات مثلاً، ولكن تُعامل هذه الفئة كمواطنين في أمور معينة حتى أنهم لا يتحاجون إلى كفيل.« وتساءل كريمي: كيف سيكون الإبعاد وإلى أين؟ هل سيمنحوننا جوازات لتتم عملية التسفير؟ أم سيتم منحنا جواز دولة أخرى؟ وفي حال تم تسفيرنا بوثيقة، أي دولة ستتقبل وجودنا بدون جواز؟".

حيثيات محاكمة ناصر بن حمد.. بداية المشوار لملاحقة المطلوبين للعدالة

علي مشيمع – ناشط سياسي – لندن

حسمت محكمة عليا بريطانية قرارَ النظر في القضية المرفوعة ضد نجل حاكم البحرين يوم الثلثاء 7 اكتوبر 2014، وبت القضاء قراره في كون المدعو ناصر بن حمد ليس مشمولاً في قانون الحصانة الذي يتمتع به الحكّام والرؤساء. وبهذا القرار، وبحسب ما يؤكد خبراء القانون، فإن الباب بات مفتوحاً على مصراعيه لرفع قضية ضد المدعو ناصر بن حمد لتورطه مباشرة في تعذيب الرموز.

جهودٌ مضنية بُذلت خلال السنتين الفائتيتن، إلى أن تكللت بهذا الإنجاز التاريخي. العوائق والتحديات كثيرة، بما فيها التحديات القانونية والسياسية والأمنية، إلا أن حقيقة هذه العوائق والتحديات تكمن في الإرادة، والتي بها يمكن تحديد خيارات الهزيمة أو الانتصار، ومن خلالها يُتاح أن يتبدد الخوف، أو يظلّ معشعشاً في نفوس المترددين. إنّ قضية الجلاّد ناصر أثبتت أنه بالإرادة يمكن أن تُذيل الصعاب، وأن تُسحق العوائق، ومهما كانت منيعة وشديدة.

هذا الانتصار سيكون بداية لمشوار طويل. مع صدور الحكم بدأ طريق مليء بالمخاضات العسيرة والجولات التي ستكون بحاجة لمزيدٍ من الإصرار والعزيمة لملاحقة المتورطين بتعذيب الرموز وقادة الثورة وخيرة أبناء البحرين.

بعد خلع محكمة عليا بريطانية لدرع الحصانة الدبلوماسية عن نجل الحاكم الخليفي؛ سوف يُفتح مباشرة ملف التحقيق الثاني، والذي سينظر في كون المدعو "ناصر بن حمد" متورطا في التعذيب، وذلك ما أفادت المحامية "سو ويلمان". ما يعني أن الجولة القادمة ستكون أكثر أهمية، وذلك لأن نجاحها ربما يكون نافذاً في عموم أوربا.

إذن، بدأت مرحلة حصاد الخليفيين لما اقترفوه من جرائم وانتهاكات، وبات المدعو ناصر بن حمد شبيهاً ب"عاهرة" مصابة بمرض الإيدز.

في المقابل، وإنْ مُنحَ الجلاد ناصر حصانة خاصة من حكومة كاميرون (كما فعلت الحكومة البريطانية لوزيرة الخارجية الإسرائيلية بعد إدانتها في القضاء البريطاني) فإنّ ذلك لن يُعطي صورته البشعة التي ظهرت على حقيقتها في كونه مجرما وجلادا. وبعد اليوم، فإن المطالبين بتسليم ناصر للعدالة ليس البحرانيين وحدهم؛ بل إن الرأي العام البريطاني خصوصاً والأوربي عموماً، سيكون ساخطاً عليه وعلى منْ يلتقيه ويفتح الأبواب له.

سيتخبط الخليفيون، وسيشتاطون غضباً، وسيظهر الإرباك في إعلامهم، كما سيتدخل الخليجيون من أجل الضغط على الحكومة البريطانية لمنح المدعو ناصر بن حمد حصانة خاصة. ولكن، مهما عملوا، وخطّطوا، وحرّكوا أموالهم وعيونهم وزبانيتهم؛ فإنهم لن يغطوا عوراتهم، ولن يمحوا عارهم. وسوف تأتي الملاحقة تباعاً على قائمة المطلوبين للعدالة، ومهما طال الزّمن.

الخلفية:

قبل أكثر من سنتين من اليوم تولدت الفكرة، وكانت بدايتها عبارة عن احتجاج رافض لتمثيل المدعو ناصر بن حمد للبحرين في الأولمبياد التي عُقدت في لندن يونيو 2012، خاصة بعد أن أولت الصحافة البريطانية اهتماماً ملحوظاً بالقضية، وظهرت ازدواجية المعايير المعتمدة لدى الحكومة فيها، حيث منعت لندن ممثل المنتخب السوري من دخول أراضيها (رغم عدم وجود ما يثبت تورّطه في أي قضية انتهاكات ضد حقوق الإنسان)، بينما سمحت بتمثيل المدعو ناصر بن حمد للبحرين ورحّبت به، رغم الأدلة الدامغة التي تؤكد وقوفه وراء تعذيب الرياضيين، واعتقالهم، وإشرافه الشخصي على تعذيب الرموز المعتقلين.

الإرادة وكسر حاجز الخوف والتردد، والنوايا الصادقة، والتضامن الحقيقي مع ما لاقاه الرموز من ويلات التعذيب البشع؛ دفع بأحد الضحايا – الذي عَرّفته المحكمة البريطانية فيما بعد ب(ف.ف) – للتقدم بالطعن في تجاهل الحكومة البريطانية لرسالةٍ تقدمت بها منظمة أوربية ألمانية تطالب بمنع المدعو ناصر بن حمد من تمثيل البحرين وزيارة بريطانيا كونه متورطا بقضايا التعذيب، والتي رفضت فيها النيابة العامة البريطانية الطلب بحجة أن ناصر مشمول في قانون الحصانة الدبلوماسية.

في 26 أكتوبر 2012 تقدّم (ف.ف) برفع القضية، لم يكن من السهل أبداً المخاطرة بخوض هذا الباب، لما له من تبعاتٍ وخيمة قد تطال المتقدّم بالطلب في بريطانيا أو غيرها، كما أن خسارة القضية أو رفضها أساساً في المحكمة؛ هو ما كان مرجحاً، وذلك نتيجة التحالف البريطاني الخليفي الذي يمتد لقرابة المائتي عام. إضافة إلى أسبابٍ أخرى تطرّقتُ لبعضها في المقال السابق (محاكمة الجلاد ناصر النتائج والآثار).

خطوات مستقبلية:

ردود الفعل الخليفية لن تقف عند حدود معينة، كما أن الطموح البحراني الصادق لن يتوقف مسيره، ومهما كانت التضحيات والتحديات.

ورغم أنّ أدوات الصراع غير متكافأة بالمقياس المادي، إلا أن دوائر الهيمنة السياسية والأمنية – ومهما تحصّنت – فإن ثغراتها كثيرة، كما الأدوات الشعبية والثورية المنظمة – ومهما اعتراها الضعف وضاق بها الخناق والحصار – فإن منطقها يفرض نفسه. والحقيقة عادةً تُظهر نفسها بنفسها، ولو بعد حين. وبعد هذا الإنجاز التاريخي الكبير، سوف يتضاعف العمل، وسيكبر التحدي، وستتوسع رقعة الملاحقة المتبادلة بين الضحايا والجلادين.

ومن المرجح أن تتوجه الأنظار بعد المدعو ناصر بن حمد إلى وزير الداخلية الخليفية، وذلك لمسؤوليته القانونية والأخلاقية عن جرائم لا حصر لها ولا عدّ.

سوف تتسارع تداعيات قضية ناصر في سباقٍ مع الزمن، وستمرّ بسلسلةٍ من التجاذبات بين ردود الفعل الخليفية والتحضيرات التي يقوم بها النشطاء في عموم أوربا، والتي سيُكشَف عن بعض حلقاتها مع الأيام القادمة.

الرسالة لكل العاملين المخلصين من النشطاء ومختلف التيارات، وبالخصوص المتواجدين في أوربا، بأن يضعوا هدف ملاحقة المطلوبين للعدالة على سلّم الأولويات، وأن يشحذوا الهمم في هذا المضمار، والذي ربما يكون أكثر فاعلية من الميادين الأخرى التي يشتغل عليها منْ هم خارج البحرين.

ومهما كانت الأخطار محدقة بمنْ يختار أن يخوض غمار الصراع مع الخليفيين، فإنها لن تبلغ قطرة من دم شهيد، وأن الذي يزيد هؤلاء الطغاة استكباراً وقوة هو شعور الضحايا بالضعف والخوف، وهي الحالة التي طلّقتها وأسقطتها ثورة الرابع عشر من فبراير، وقد غادرها كثيرٌ من المتصدين وأبناء الشعب في الداخل والخارج.

ليكن ثمن ملاحقة المواطنين في داخل البحرين؛ هو ملاحقة للجلادين في خارجها، ولتتحول الإنتهاكات اليومية التي يمارسها المجرمون بحق شعبنا إلى لائحة اتهامات تطاردهم أين ما حلّوا.

إنّ نجاح الجهود المخلصة التي تكلّلت بخلع الحصانة عن المدعو ناصر هي بداية مشوار لمطاردة كل الذين شاركوا في تسوية المساجد بالتراب، وأوغلوا في دماء البحرانيين، واستباحوا حرمات المواطنين، وعذّبوا علماء الدين، وشيّدوا بنيانهم على دمائنا بدعم من قوى الإحتلال، ولم يراعوا فينا إلاً ولا ذمة.

كل الشكر للضحية (ف.ف) ولمنْ عمِل في الخفاء بإخلاص وصدق بدافع الإنسانية، والضمير الحي، وإنّ لهذه الجهود المباركة ثمرةً في قادم الأيام، ويكفي أنها تُدخِل السرور على قلوب الفاقدات وأسر الشهداء وعوائل المعتقلين، وتحفّز همَ الثوار والعاملين، وتغيظ العملاء والحاقدين، وتفشل شركات العلاقات العامة وأبواق الكذابين، وتفضح المثبّطين والمتسلقين، وتعزّز المفاصلة مع الطغاة والمحتلين.

منظمات حقوقية تدعو لإبعاد ناصر الخليفة من لندن

وجهت عدة منظمات حقوقية رسالة الإثنين(٢٧ اكتوبر) الى وزيرة الداخلية البريطانية (تيريزا ماي) دعت فيها إلى" إبعاد ناصر حمد الخليفة من المملكة المتحدة فورا". وأعربت المنظمات الحقوقية وهي كل من ,أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)ومنظمة تاهيل ضحايا العذيب (Reddress)و معهد البحرين لحقوق والديمقراطية (BIRD)-أعربوا عن خيبة أملهم لوزير الداخلية البريطانية لحصولهم على معلومات تفيد بوصول ناصر حمد الخليفة الى لندن يوم الجمعة الماضي 24 تشرين الأول،للمشاركة في معرض بريطاني للإختراعات. وأشارت تلك المنظمات الحقوقية في رسالتها الى القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في المملكة المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر، والقاضي بنزع الحصانة عنه بسبب اتهامه بممارسة التعذيب. وأعربت تلك المنظمات عن المزيد من خيبة الأمل إزاء " الإهتمام البريطاني بناصر من خلال زيارته لأسطول النقل التابع للبحرية الملكية البريطانية الأسبوع الماضي, ولقائه مع السفير البريطاني في البحرين بعد يومين فقط تم الإعلان عن قرار المحكمة". وأعرب السيد أحمد الوداعي، مساعد المدير تنفيذي في BIRDعن قلقه إزاء الموقف الأخير المملكة المتحدة، مؤكدا على "أن الحكومة البريطانية لاينبغي لها تقويض قرار المحكمة العليا التي ألغت الحصانة عن ناصر بسبب مزاعم جدية في التعذيب".

الرسالة حثت السيدة ماي على "العمل بالتنسيق مع القرار الأخير الذي اتخذته المحكمة العليا في المملكة المتحدة، معتبرة وجود ناصر في المملكة المتحدة على الرغم من هذه الاتهامات "متناقض مع سياسة المملكة المتحدة"، التي يحددها تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية عام 2012 الذي أكد على انه "عندما يكون هناك دليل مستقل وموثوق به وذا مصداقية بأن فردا ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان فلا يسمح له عادة بدخول المملكة المتحدة". الجماعات الحقوقية دعت الوزيرة ماي الى إبعاد ناصر من أراضي المملكة المتحدة، وفرض حظر على سفره إليها في المستقبل. وفي هذا الصدد قال حسين عبد الله، المدير التنفيذي في ADHRB، "نظرا لاتهامات التعذيب ،فإننا نحث وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي على تقديم المشورة للعمل المناسب لطرد ناصر من المملكة المتحدة."

ووصفت المنظمات في رسالتها السياسة البريطانية تجاه البحرين بانها موضوعا للنقد المستمر خلال الشهور الماضية. وأملت المنظمات أن "قرار قويا من قبل وزير الداخلية سوف يبعث رسالة مناسبة للحكومة البحرين حول سياسة بريطانيا تجاه التعذيب ومرتكبيه". وفي هذ السياق قالت كارلا فيرستمان المدير في منظمة Reddressأنه"بدلا من السماح لقادة نظام سيئ السمعة على صعيد التعذيب بالدخول الى بريطانيا ، يجب على حكومة المملكة المتحدة أن تضع أقصى قدر من الضغط على حكومة لبحرين لوقف تعذيب المتظاهرين المسالمين، ووضع حد للإفلات من جرائم التعذيب. يجب على بريطانيا ان ترسل إشارة قوية إلى النظام عبر استبعاد أشخاص مثل ناصر ومنعهم من المجيء إلى هنا ".

واختتمت المنظمات رسالتها بدعوة حكومة المملكة المتحدة الى " احترام القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في المملكة المتحدة والتصرف وفقا لهذا القرار من خلال المطالبة بإبعاد ناصر على الفور من أراضي المملكة المتحدة ".

التجسس على نشطاء بحرانيين اختراق للقانون البريطاني

Oct 14, 2014

قالت الناشطة ادريانل اميديس ان التجسس الالكتروني على عدد من النشطاء البحرينيين في بريطانيا يعتبر اختراقا للقانون البريطاني ويمكن أن تجري ملاحقة قضائية له.

وافاد موقع "البحرين اليوم" ان اميديس اكدت خلال مؤتمر صحفي عقد امس الاثنين في لندن حول القضية المعروفة بـ"فضيحة بحرين جاما " والتي تتعلق بالتجسس الإلكتروني على عدد من النشطاء البحرينيين وحضره عدد من هؤلاء النشطاء أكّدت، بأن شركة غاما المتهمة بالتجسس على النشطاء؛ استخدمت برنامج "فيشر" في عملية التجسس، وقالت بأن الحكومة في البحرين اخترقت حسابات كلّ الناشطين وأجهزة الحاسوب الخاصة بهم، مشيرةً إلى أن الشركة أنكرت في العام 2012م تصدير برامج التجسس هذه إلى الحكومة، في الوقت الذي يمثّل التجسس جرما في القانون البريطاني وخرقاً جرميّاً، وطالبت السلطات البريطانية بالتحقيق في ذلك.

وأوضحت بأن الشركة لا تستطيع إنكار عملية التجسس، وأن هناك ملاحقة قضائية ستتم في حال اعتقدت الجهات المختصة كفاية الأدلة.

واستنكرت قيام الشركة بتصدير برامج التجسس إلى نظام معروف بانتهاكاته لحقوق الإنسان.

الناشط البحريني موسى عبد علي، تحدّث بدوره في المؤتمر، مشيراً إلى أنه جاء إلى بريطانيا في العام 2006 بوصفه لاجئاً. وقد تطرّق إلى نشاطه الحقوقي منذ أن كان عمره 14 عاما، حيث كان منخرطا في النشاط الحقوقي والمطالبة بحقوق العمل وتوظيف العاطلين عن العمل في البلاد. وقال بأنه تعرّض للمضايقة والتعذيب في البحرين، واستمر التحذير في بريطانيا و تعرّض للإنذار بعدم التظاهر أمام السفارة البحرينية في لندن.

عبد علي قال بأن الحكومة البحرينية انتهكت خصوصيته من خلال اختراق جهازه باستخدام برنامج فيشر، وذلك أثناء وجوده في بريطانيا.

الناشط جعفر الحسابي تطرّق إلى رحلة تعذيبه في البحرين ،ذلك عندما زار البحرين عام 2010، وتم اعتقاله 6 أشهر، وتعرض خلالها للتعذيب. وأوضح بأنه اكتشف أن الحكومة البحرينية كانت تراقبه حينما كان في بريطانيا، مبديا عدم شعوره بالأمان في لندن بعد اختراق الحكومة لحسابه.

القيادي في المعارضة، سعيد الشهابي، قال بأن أحد أصدقائه في البرلمان البريطاني أخبره باختراق حاسوبه من قبل الحكومة في البحرين، وذلك عندما أخبره النائب بأن حسابه يُرسل صورا إباحية. وأبدى الشهابي دهشته من ذلك، إلى أن ظهرت حقيقة الموضوع وفضيحة التجسس.

الشهابي قال بأن الحكومة البحرينية ارتكبت جرما بحقه، مبديا جهله بحجم المعلومات التي تم اختراقها. وأوضح بأن الاختراق أثر على حياته الشخصية بشكل كبير، حيث توقف عن إرسال الرسائل البريدية بعد ما حصل.

مؤتمر صحافي: المحامية ويلمان تؤكد أهمية القرار لمنع التعذيب

بعد قرار المحكمة العليا في لندن الثلاثاء، ٧ أكتوبر، عُقد مساء اليوم مؤتمر صحافي حول محاكمة ناصر حمد الخليفة (نجل الحاكم الخليفي). تحدث في المؤتمر أعضاء الفريق القانوني عن الضحية (ف.ف)، وهم كل من: توم هيكمان، ويلمان، ستيفن، وماكوفر.

المحامية سو ويلمان، افتتحت الموتمر الصحافي، وقالت بأن ناصر قام بتعذيب العديد من الضحايا، ومنهم الشيخ محمد حبيب المقداد. وتطرقت ويلمان إلى الضابط البريطاني إيان هندرسون، وقالت بأنه"ارتكب أيضا الكثير من حالات التعذيب الموثقة، وهو منْ قام بتدريب المعذبين في البحرين". وشدّدت على أهمية القرار تجنبا لتكرار حالات التعذيب، كما أبدت سعادتها من وجود قضاء بريطاني نزيه يتحدى قرارات الحكومة البريطانية.

ستيفن سرد وقائع التعذيب في البحرين، وأبرز الحالات في هذا المجال، وبينها تلك الحالات التي تورّط فيها ناصر.

الناشط القانوني توم هيكمان، قال في المؤتمر بأنه ينبغي ألا يكون هناك أية حماية للمعذبين، وحول القرار القضائي، قال هيكمان بأنه "بعد عملية صعبة ومعقدة جدا، استطعنا الحصول على نتيجة رائعة حول إسقاط الحصانة عن أحد المعذبين". وأشار إلى تقديم الأدلة التي تُثبت أن ناصر "ارتكب جرائم تعذيب كبيرة". وفي حين أن هناك نظرات مختلفة حول قضية محاكمة ناصر، كما يقول هيكمان، إلا أنه في النهاية "استطعنا أن نصنع شيذا ضد المعذبين". وبالنسبة لتوم هيكمان، فإن ما حصل اليوم هو"رسالة لكل المعذبين والجلادين".

كيفن لاو: الحكومة الخليفية أبدت عدم احترامها للقرار

بدوره قال الناشط كيفن لاو في المؤتمر الصحافي بأن "ضحايا التعذيب في البحرين لابد أن يثأروا لحقوقهم". وأكد على أنه "لا يمكن تجاوز العدالة لأجل العلاقات الدبلوماسية، متمنيا أن يكون ما حدث اليوم في المحكمة "رسالة لكل المعذبين سواء داخل المملكة المتحدة أو خارجها"، وقال بأن الحكومة الخليفية أبدت عدم احترامها لقرار المحكمة، وكذلك الحال مع ناصر، حيث تم الاعتراض على القرار.

القيادي في حركة أحرار البحرين، سعيد الشهابي، بارك للجميع على القرار البريطاني، إلا أنه أبدى استغرابه من قبول الحكومة البريطانية أكثر من بليون دولار، وأكّد أن ملفات الضحايا متشابهة في كل من العراق والبحرين وغيرها.

واستذكرالشهابي حادثة لقائه بالضابط هندرسون في المطار، وسؤاله عن جرائمه، إلا أنه لم يعلق على ذلك. وجدّد الشهابي الوقوف خلف الشعب البحراني، وأنه ستتم ملاحقة جميع الجلادين، مبديا افتخاره بالجميع على التحرك الذي أفضى إلى قرار المحكمة العليا ونزع الحصانة عن الجلاد ناصر.

إلا أن الشهابي، وتعليقا على بعض المداخلات، استبعد أن تقوم الحكومة البريطانية بإجراءات ضد ناصر، وذلك نتيجة للعلاقات التي تربطها مع النظام الخليفي. وفي الوقت نفسه أبدى الشهابي تفاؤله من هذا الملف وأنه سيتكلل بالنجاح.

مداخلات في المؤتمر: ملف حول التعذيب في السعودية

ومن بين المداخلات في المؤتمر، تحدّث أحد الحضور عن تجهيز ملف خاص عن التعذيب في السعودية، وسيكون مخصصا هذا الملف عن علاقة الحكومة البريطانية بالخليفيين والسعوديين وحمايتها لهم. وشدّدت المداخلة على "وضع الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان تحت الضغط، وأنه يجب على الحكومة البريطانية عدم حمايتهم". إلا أن المداخلة أشارت إلى وجود "خلل حقيقي في الأوضاع القانونية التي تحمي البعض"، وأبدت الخشية من أن يستفيد منها ناصر "بشكل أو بآخر".

ورداً على سؤال للناشط عباس العمران حول إمكان أن يطال تنفيذ القرار بقية الدول الأوربية، قال المتحدثون بأن ذلك يتطلب محاولات في كل بلد على حدة. ضغوط على الضحية (ف.ف).. وضغوط من أجل تحاشي الخبر في الإعلام

وفي جواب على سؤال وجهته "البحرين اليوم"، بشأن تعرّض الضحية (ف.ف) لأي ضغوطات أو تهديدات من قِبل الخليفيين قبل نجاح القضية، قالت المحامية ويلمان بأن فريق الدفاع عن ناصر حمد حاول الاتصال بمكتبنا للحصول على وثائق القضية والأوراق التي نمتلكها، "ولكننا اكتفينا بإطلاعه على بعض المعلومات العامة، وخابت مساعيهم في احتوائنا"، كما أشارت إلى محاولات للضغط على وسائل الإعلام من أجل تجاهل الخبر، مثل قناة البي بي سي وصحيفة الجارديان.

وأكد الناشط علي مشيمع ل"البحرين اليوم" هذا المساء هذه المعلومات، حيث أفاد بتلقيه اتصالا من البي بي سي العربية يدعونه للمشاركة في التعليق على خبر محاكمة الجلاد ناصر، وبعد الاتفاق والترتيب للقاء عاودوا الاتصال بعد نصف ساعة ليخبرونه بأن البرنامج تم الغاءه دون أسباب واضحة.

العفو الدولية: نبيل رجب سجين رأي يجب الإفراج عنه فوراً

طالبت منظمة العفو الدولية في بيان لها صدر يوم الإثنين(٢٧ أكتوبر) سلطات البحرين بإفراج الفوري عن الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب والذي تم اعتقاله على خلفية تغريدة لها اعتبرتها السلطان "مهينة لهيئة نظامية". وقالت حسيبة صحراوي نائبة مدير قسم الشرق الأوسط وافريقيا في المنظمة" إن إدانة رجب ظلم رهيب, ودليل إضافي على إحترام حق حرية التعبير يتعرض الى انتهاك". وأعتبرت ان "مقاضاة أي أشخاص لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم السياسية, هي شكل واضح ووقح من أشكال القمع وانتهاك الحقوق". وأضافت واصفة نبيل رجب بأنه" سجين رأي، يجب الإفراج عنهم فورا ويجب إسقاط التهم الموجهة إليه ".

وأستطردت قائلة "منذ اندلاع الإنتفاضة عام 2011 طمأنت الحكومة المجتمع الدولي مرارا وتكرارا بأن البحرين هي على طريق الإصلاح، ولكن اعتقال نبيل رجب يظهر أن الوعود بحريات تبقى أملا بعيد المنال". مضيفة بأن" نتيجة محاكمته يوم الاربعاء .ستكون اختبارا حقيقيا لإلتزام السلطات بمعايير حقوق الإنسان ".

ويذكر أن نبيل رجب وهو رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان ومدير مشارك في مركز الخليج لحقوق الإنسان, ألقي القبض عليه في اكتوبر تشرين الاول بعد نشر تعليقات على الانترنت عن تقارير تفيد بأن أعضاء من قوات المؤسسة الأمنية في البحرين انضموا الى تنظيم "داعش" الإرهابي. وقد اتهمته السلطات ب"إهانة المؤسسات الرسمية علنا" وهي التهمة التي تصل عقوبتها في البحرين إلى ثلاث سنوات سجن . وقد اعتبرت العديد من المنظمات الحقوقية أن نبيل مارس حقه في حرية التعبير ولم يرتكب جرما. ومن المقرر أن يعرض نبيل رجب على القضاء يوم غد الأربعاء (٢٩اكتوبر) للنظر في قضيته.

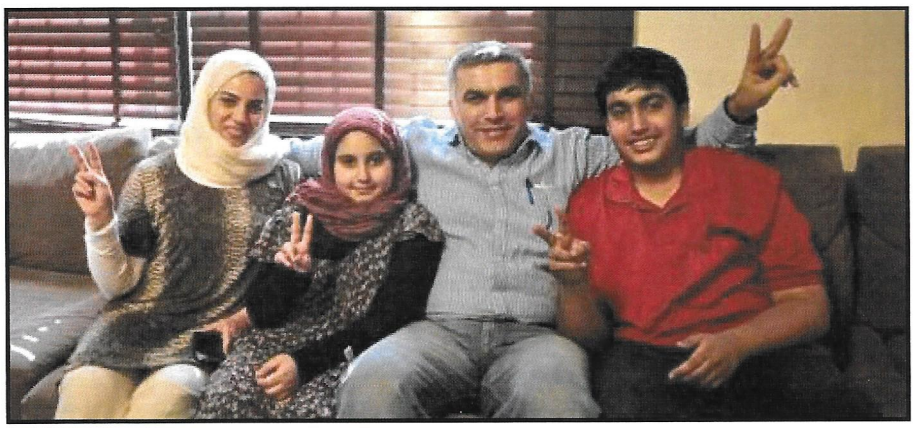

قرار إعدام الشيخ النمر، وكشف التجسس الالكتروني، والاعتقالات ومقاطعة الانتخابات

عدد من التطورات التي حدثت هذا الاسبوع تستحق التوقف للتعرف على طبيعتها وماذا تنطوي عليه من ابعاد ذات صلة بالحراك الشعبي المتواصل منذ انطلاق الثورة المباركة في 14 فبراير 2011. من هذه التطورات ما يلي

اولا: تأكيد محكمة سعودية قرار الاعدام الذي صدر سابقا بحق العالم المجاهد الشيخ نمر النمر. جاء هذا القرار استجابة لرغبة البيت السعودي في الانتقام بأبشع الاشكال ممن يعارضهم او ينتقد سياساتهم او يطالبهم بالاصلاح. فالشيخ النمر وقف مع ثورة شعب البحرين قبل ثلاثة اعوام، وانتقد الاحتلال السعودي للبحرين، وطالب بتغييرات جوهرية في منظومة الحكم السعودية التي تتميز بالاستبداد والتخلف والبشاعة. فاستهدف الشيخ واطلقت النار عليه واعتقل وحوكم وصدر حكم الاعدام بحقه. وبرغم المناشدات الدولية، أصرت العائلة السعودية على الحكم، وينتظر الآن تصديقه من قبل الملك السعودي. وقد احدث القرار الذي صدر الاربعاء 15 اكتوبر صدمة كبيرة في الاوساط الحقوقية والدينية والشعبية، ومن المتوقع ان يؤدي لتكريس حالة التوتر في المنطقة. انه حكم جائر، صادر عن محكمة صورية تنقصها العدالة وتستند لرغبات العائلة المالكة، ولا يتوفر للمتهمين دفاع مستقل.

ثانيا: الاعلان في لندن عن قرار احدى المؤسسات المدنية رفع قضية جنائية ضد احدى الشركات البريطانية بتهمة المساعدة في التجسس على عدد من البحرانيين، خارج الاطر القانونية. جاء اعلان منظمة "الخصوصية الدولية" التي تدافع عن حق البشر في الاحتفاظ بخصوصياتهم، مقاضاة شركة "جاما" البريطانية بتهمة مساعدة العصابة الخليفية على ذلك ليمثل بادرة خطيرة في التعامل مع اللاجئين البحرانيين الذين يفترض ان يتمتعوا بحماية امنية وسياسية من قبل السلطات البريطانية. وفي مؤتمر صحافي عقد الاثنين الماضي بمقر المنظمة، تحدث ثلاثة من ضحايا الاختراق الالكتروني من قبل اجهزة الامن التي يديرها الخليفيون، بمساعدة الشركة المذكورة، لاعتداء خطير على خصوصياتهم في انتهاك صريح للقوانين البريطانية. ويمثل هذا التطور فحصا لمدى استمرار الحكومة البريطانية في دعم العائلة الخليفية المرفوضة من قبل شعب البحرين، بعد ان اثبتت هذه العائلة عدم قابليتها لاصلاح نظامها السياسي المتخلف واصرارها على انتهاج سياسات القمع بحق معارضيها. فقد اخترقت الشركة قوانين التصدير التي لا تسمح بتزويد اي بلد آخر باجهزة التجسس الا بعد الحصول على اجازة التصدير، كما هو الامر مع الاسلحة. وقد لاحظ الضحايا ما حدث لاجهزتهم من اختراق بدون ان يدركوا ان ذلك كان عملا استخباراتيا قامت به العائلة الحاكمة بمساعدة شركة جاما. ويتوقع ان تكون لتلك القضية تبعات قانونية وسياسية كبيرة. انها محاولة جريئة من المنظمة المذكورة للتصدي للممارسات غير القانونية للشركات الغربية وسياسة غض الطرف من جانب الاجهزة المختصة.

ثالثا: تفاقمت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية، وآخرها ما حدث لزينب الخواجة قبل يومين لدى مثولها امام محكمة خليفية جائرة. فبعد استفزازات عديدة من القاضي الذي يعمل موظفا لدى العصابة الخليفية، قامت زينب بتمزيق صورة الديكتاتور حمد بشجاعة قل نظيرها. فجاء قرار الانتقام الفوري باعتقالها والتنكيل بها. وكانت قد اعتقلت عدة مرات وقضت عامين وراء القضبان، وهي الآن حامل في شهرها الثامن. لقد سجلت زينب الخواجة، مجددا، موقفا بطوليا لا يقوم به حتى الرجال. فالقضاء واحد من أمضى أسلحة الطاغية ضد معارضيه. مع ذلك وقفت زينب امام القاضي الذي بدا صعلوكا صغيرا امام شموخ هذه البحرانية البطلة، وكاد يسقط من مقعده عندما ألقت كلمتها التاريخية امامه، ثم حطمت كبرياءه وأسقطت هيبة رمز الاجرام في البلاد، بتمزيق صورته بدون خوف او وجل. تعلم زينب ان مصيرها التنكيل، ولا تستبعد ان يعمد الخليفيون المجرمون لاسقاط جنينها انتقاما وحقدا. لكن زينب تملك ايمانا عميقا بالتوحيد، ولا تشرك في حكم الله احدا. وبرغم وجود الجلاوزة والمخبرين واشباه الرجال، الا انها جسدت موقفا بطوليا سيبقى في تاريخ النضال حكاية يتعلم منها ابطال الكفاح ليس في البحرين فحسب، بل في كل مكان. فمن يجرؤ ان يغزو الطغاة في عقر دارهم؟ ومن الذي تساعده فرائصه على التصرف برباطة الجأش الذي تحلت بها زينب وهي تمزق صورة الصنم الكبير الذي استعبد الآخرين فخنعوا له خوفا من بطشه وطمعا في حظوته. هذا هو موقف زينب، وهو مدرسة لمن اراد ان يعيش حرا أبيا. تحية المناضلين والاحرار لزينب الخواجة وعائلتها الصابرة الصامدة الأبية، التي حملت اعباء النضال وضحت بكل ما لديها. فجزاها الله عن الشعب خيرا.

رابعا: قرار مقاطعة الانتخابات الذي اتخذته الجمعيات السياسية الاربع جاء متوافقا مع موقف القوى الثورية، وأكد تلاحم الشعب امام الطغمة الخليفية التي انتهى وقت حكمها. القرار كان شجاعا خصوصا مع الضغوط الخارجية من واشنطن ولندن اللتين تسعيان لاظهار الانتخابات الصورية عنوانا للاصلاح والتقدم. وقد وجهت تهديدات عديدة لهذه الجمعيات بان مقاطعتها ستؤدي الى مواقف سلبية من الجانب البريطاني بشكل خاص، لانها الجهة الاساسية الداعمة للعصابة الخليفية. مع ذلك تجاهلت الجمعيات تلك التهديدات وأصرت على موقف المقاطعة للمشروع الخليفي. ويوما بعد آخر يتضح ان هذا المشروع قبيح جدا يفرض على الشعب وممثليه ونشاطيه تطوير جهود افشاله وافراغه من محتواه. فانتخابات اعضاء مجلس يهدف لشرعنة الظلم و الاستبداد والحكم التوارثي والفساد والافلات من العقاب والتعذيب وهدم المساجد والفصل الطائفي، انما هو وسيلة للهروب الى الامام وتضليل العالم. ولذلك اصبح البحرانيون الاصليون الشرفاء، من الشيعة والسنة، مطالبين بافشال هذا المشروع بكل الاساليب السلمية المتاحة ومنها: تصفير صناديق الاقتراع، كشف خواء المشروع الانتخابي ودوره في ترويج الطائفة والتشطير المجتمعي، تحوله الى اداة لحماية المعذبين والجلادين، وتوفير بديل للاصلاح السياسي الذي تضمنته مئات التوصيات الصادرة عن الجهات الحقوقية الدولية، قوننة الحكم الوراثي الذي يتناقض جملة وتفصيلا مع الديمقراطية. ومن المؤكد ان هناك انتهازيين ومتسلقين ووصوليين وعبيدا سيترشحون لعضوية مجلس الطاغية الذي يسمى "البرلمان". ولذلك طرح النشطاء ضرورة مقاطعة من يشارك في هذا المشروع التخريبي واعتباره عدوا للشعب وثورته، وإقرارا لسجن آلاف الشرفاء وتعذيب الرجال والنساء والاطفال. لا بد من عقوبة اخلاقية لمن ينحاز لأعداء الشعب الذين ينفذون مشروع الابادة بأقذر الاساليب من تجنيس سياسي وسحب جنسية السكان الاصليين، وتجويع الشرفاء من اطباء كالدكتور علي العكر والدكتور ابراهيم السماهيجي، والمعلمين وعلى رأسهم مهدي ابوديب، والعلماء والرموز الثلاثة عشر وسواهم من الابطال. هذه المرة لن يكون هناك موقف مائع ازاء من يخرج على الاجماع الشعبي الذي يمثله الحراك الثوري والجمعيات السياسية، فمن يفعل ذلك فانه قرر الانحياز الى العصابة الخليفية المجرمة التي هدمت المساجد وانتهكت الحرمات. هذه رسالة الثورة واضحة بدون لبس او غموض او مجاملة، فالحق أحق ان يتبع، والحق هنا مع المظلومين وسجناء الرأي وعشاق الحرية وأعداء الفساد،

حركة احرار البحرين الاسلامية

17 اكتوبر 2014

بيل لو: البحرين: تهديد داعش الدّاخلي

تواجه البحرين حاليًّا لحظة خطيرة في التّاريخ، إذ يكمن لها ما يسمّى بتنظيم الدّولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جهازها الأمني الخاص، الذي وجّه تهديدات مباشرة إلى الأسرة الحاكمة.

وقد أكّد فيديو نشره التّنظيم مؤخّرًا هذا التّهديد الدّاخلي الذي تواجهه أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين في أجهزة الأمن الخاصّة بالمملكة.

وللوهلة الأولى، لا يُعتبر الفيديو استثنائيًّا بالتّحديد، فهو مجرّد فيديو آخر ضمن سلسلة طويلة تندرج في أسلوب البروباغندا الحذق الذي يستخدمه داعش. ويتم افتتاح الفيديو بلقطة تصوّر أربعة شبّان جهاديّين يصعدون عمدًا على تلّة من تلال الصّحراء، ويحمل كلٌّ منهم سلاح رشّاش من طراز كلاشينكوف في يديه. ولكّن جوهر الموضوع يكمن في ماهية جنسيّة هؤلاء الجهاديين. فكلّهم بحرينيّون.

لقد تمّ نشر الفيديو في آخر سبتمبر/أيلول ويظهر فيه ضابطٌ سابقٌ في وزارة الدّاخلية البحرينية يدعو الضّباط الآخرين في جهازي الشّرطة والجيش إلى الانشقاق. ويشجب فيه بحريني آخر جالس إلى جانب الضّابط السّابق آل خليفة، حكّام مملكة البحرين المضطربة.

لقد حكمت هذه العائلة المسلمة السّنّيّة البحرين، ذات الغالبية الشيعيّة، لأكثر من 200 عام.

وفي أعقاب الانتفاضة الشّعبية التي تمّ قمعها بوحشيّة في العام 2011، لا تزال المملكة إلى حدّ كبير منقسمة طائفيًّا، حيث أنّ الشّيعة على خلاف مع حكّامهم السّنّة.

وقد تمّ القضاء بالقوّة على الحركة السّلمية إلى حد كبير، والتي سيطرت على الدّوار المركزي في العاصمة المنامة في فبراير/شباط من العام 2011. فتمّ قتل العشرات، واعتقال الآلاف، وطرد آلاف الآخرين من وظائفهم. وكانت الغالبية السّاحقة من الشّيعة.

ولكن بالنّسبة لمتطرّفي داعش، يُعدّ آل خليفة الآن بقدر سوء الشّيعة الذين يسودون عليهم. إذ يدعو الفيديو السّنّة في البحرين إلى "الانشقاق عن آل خليفة، لأنّهم لا يحكمون بالشّريعة، ما يعني أنّهم اعتبروا أنفسهم آلهة مع الله."

وهذا بمثابة نعت الأسرة الحاكمة "بالكفّار". وبالنّسبة لداعش، مصير الكفّار القتل، ومن المفضّل أن يكون بحد السّيف.

وكان الفيديو ردًّا على قرار الحكومة البحرينية بالانضمام إلى الائتلاف ضد داعش.

ويقال إنّ البحرين "تشارك في الغارات الجوّيّة" ولكن عندما تمّ الضغط على الحكومة، كان وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة متكتّمًا حول ما يقوم به البحرينيّون فعلًا- بينما تملّق لحلفائه الغربيين بأقل ما يمكن. ولوصف حالهم بطريقة أخرى، يمكن القول إنّ البحرينيين يتجنّبون لفت الأنظار.

وقد غاب الفيديو أيضًا بشكل كبير عن السّاحة الإعلامية المحلّيّة الخاملة إلى حدٍّ كبير، على الرّغم من/أو ربّما لأنّه يُشكّل تهديدًا مباشرًا للعائلة الحاكمة ويُسلّط الضّوء على الإقرار العلني الأوّل بانضمام ضابط بحريني إلى داعش.

ولكن هذا لا يعني أنّ آل خليفة لا يشعرون ببعض القلق. فقد قال لي مصدرٌ حكومي إنّ "التّهديد حقيقي، والقضية خطيرة جدًّا. فهؤلاء الأشخاص أتوا من أجهزة الأمن، والشرطة، والجيش. ولدينا أشخاص يريدون ضمّ البحرين إلى الخلافة الجديدة. ويرون في آل خليفة أعداء لهم."

وزعم المصدر، الذي وافق على التّصريح بشرط البقاء مجهول الهوية، أنّ اختراق عقيدة داعش لأجهزة الأمن البحرينية أصبح أسهل من ذي قبل بسبب السياسة التي تتّبعها الحكومة باستمرار وذلك عبر توظيف ضبّاط شرطة سنّة من اليمن وسورية والأردن وباكستان، يؤمنون، وفقًا للمصدر، بالعقيدة ذاتها.

ويحصل الذين يُسمّون "البحرينيين الجدد" على الجنسية بأسرع وقت ممكن ويُدفع لهم رواتب أعلى بكثير من تلك التي يحصلون عليها في بلادهم ويتم تأمين مساكنَ لهم قبل تأمينها للسّكّان المحليّين. إنّهم في الواقع مرتزقة، تجنّدهم الحكومة لحماية مصالح العائلة الحاكمة.

وعندما تمّ قمع انتفاضة عام 2011، تمّ ارتكاب أكثر الأعمال وحشيّةً، بما في ذلك ضرب ثلاثة معتقلين حتّى الموت، على أيدي البحرينيين الجدد.

وفي ذلك الوقت، قال لي أحد النّاشطين المطالبين بالديمقراطية بلوعة إنّه "لا علم لهم بثقافتنا، وحتّى أنّ البعض منهم لا يتكلّمون بالعربية ومع ذلك يُسمح لهم بضربنا، وقتلنا، والزّج بنا في السّجن."

وفي الفيديو الذي نشره داعش، تم التعرف إلى الضّابط محمّد عيسى البنعلي

وفي 5 سبتمبر/أيلول، نشرت وزارة الداخلية تغريدة على تويتر مفادها أنه تم فصله من وظيفته لغيابه المتكرر من دون إذن. وحصل هذا بعد حوالي ثلاثة أشهر من انضمامه إلى داعش.

ولا ينبغي أن تتفاجأ السّلطات من انشقاقه. فقريبه تركي هو رجل دين بارز في داعش، وهو الذي دعا العام الماضي، في بيان وُزّع على الإنترنت، المؤمنين الحقيقيين إلى الاعتراف بأبو بكر البغدادي، زعيم داعش، على أنه خليفتهم.

وكان فرد آخر من القبيلة، وهو علي بن يوسف البنعلي، قد قُتِل في سوريا في شهر مايو/أيار من هذا العام. وعائلة البنعلي هي عائلة كبيرة ذات سلطة، ولها ممتلكات تجارية كبيرة وعلاقات وثيقة مع آل خليفة.

وقد يُفسّر هذا عدم تصدي الحكومة والشرطة لتظاهرة في العام الماضي أمام السّفارة الأمريكية في العاصمة المنامة، بقيادة تركي البنعلي المتغطرس مع ظهور أعلام سوداء إسلامية ترفرف وراءه.

وكان رجل الدين قد حرّك إحساسًا ينتاب عددًا من السّنة بأنهم تعرضوا للخيانة من قبل الأسرة الحاكمة.

ويعتقدون أنّه لم يتم تقدير دعمهم لآل خليفة في خلال انتفاضة العام 2011 ولا مكافأتهم عليه. ويظنون أيضًا أنّ الحكومة، عبر قيامها بإصلاحات مترددة، قد تساهلت مع البحرينيين الشّيعة.

ويظهر إحباطهم جليًا في شوارع المنامة حيث نرى غالبًا أعلام داعش ترفرف في السّيارات. وهذا مقياس لمدى حساسية القضية حيث أنه لا يتم إيقاف السّائقين أو اعتراضهم من قبل الشّرطة.

وفي العام الماضي فقط، نشر اللواء طارق الحسن، وهو رئيس الأمن العام في البلاد، صورة على موقع تويتر، تظهر فيها رصاصة مصقولة مع الشعار المتطرف، ومعهما اقتباس من كلام عمر، الخليفة الثالث في الإسلام.

وسرعان ما أزيلت التّغريدة، لكن ناشطًا معارضًا للحكومة، تمّ سجنه عدة مرات وطلب عدم الإفصاح عن اسمه، وصف قائد الشرطة بأنّه "رجل عملي لا يدعم داعش مباشرة، ولكن يحب أن يظهر بصورة مؤيدة لأن الكثير من مؤيدي داعش هم عناصر في الشّرطة وقوّات الأمن. وكان يحاول كسب حلفاء له."

وقال النّاشط إنّ قائد الشّرطة "غضّ الطرف عنهم وسمح لهم (أي المتطرفين السنة) بالتّجمع ومغادرة البلاد والوعظ وإنتاج الكتب الدّينية وتوزيعها."

وفي الواقع، أخبروني أنّه في قلب المنامة، يمكن شراء كتب دعائية من مكتبة الفاروق لتركي البنعلي، الذّي وُصِف بأنّه "إمام الدّولة الإسلامية". وقد غادر البحرين في صيف العام 2013.

وفي يوليو/تموز من العام الحالي، حذّر اللواء طارق الحسن البحرينيين من دعم الجماعات الإرهابية، وتعهّد بـ"عدم التّسامح مع الانتهاكات التي قد تمس بأمن البحرين." ولكن هذا لم يأتِ إلا بعد سلسلة من التّغريدات، وبعضها من قبل سياسيين بارزين، الذين رأوا إن انتصارات داعش في العراق ليست إرهابًا بل نوعًا من التّمرد السّني ضد نظام شيعي قمعي.

وبعد شعورهم بخطورة الوضع، بسبب السّنة المتشددين الذين يدعمون داعش من جهة، وبسبب ضغط حلفائهم الغربيين للانضمام إلى الجهود ضد الجهاديين من جهة أخرى، تردد آل خليفة، كما هو متوقع، إلّا عندما تعلق الموضوع بنبيل رجب.

وحين غرّد نبيل رجب -وهو ناشط بارز في مجال حقوق الإنسان وكان قد أُطلِق سراحه مؤخرًا من السّجن- في 28 سبتمبر/أيلول عن أن وزارتي الدفاع والدّاخلية هما "الحاضنة الفكرية الأولى" للبحرينيين المنضمين إلى داعش، تم اعتقاله فورًا. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، اتُّهم رسميًا بإهانة المؤسسات الحكومية. وفي حال إدانته، سيواجه عقوبة بالسّجن ثلاث سنوات. وما يميز البحرين هو تجنيد "البحرينيين الجدد" في الشّرطة. ولا تعلن الحكومة البحرينية عن أعداد السّنة الأجانب في قوات الأمن، ولكن يُعتَقَد أنّها بالآلاف.

وفي حال تم اختبار ولائهم، وفقًا لأقوال الإمام الداعشي تركي البنعلي، يبقى السؤال مفتوحًا حول كيفية رد بعض هؤلاء العناصر، وهو أحد الأسباب التي تجعل آل خليفة حذرين في تعاملهم.

وتشكل قبيلة البنعلي سببًا آخر. فعلى مدى عقود، كان يُنظَر إليهم على أنهم أصدقاء وحلفاء آل خليفة. أما الآن، فقد تحول ولاء بعض أفراد العائلة إلى الجهاديين. وكما قال المصدر، "هذه فترة خطيرة جدًا بالنسبة للبحرين."

بي. بي. سي 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014

تقطعت الاواصر — البقية من ص1

البريطانية لوقف دعمها لنظام يعتقل اشخاصا مثل نبيل رجب بسبب تعبيرهم السلمي عن مواقفهم.

ثم جاء اعتقال السيدة زينب الخواجة اثناء مثولها امام محكمة خليفية ظالمة بتهم الاعتداء على احد المرتزقة قبل فترة طويلة. وقبل ان يفرض قاضي النظام نفسه على الجلسة، بادرته زينب بكلمة قصيرة اكدت فيها انها مواطنة حرة، وابنة رجل حر، ثم اخرجت من جيبها صورة للطاغية حمد بن عيسى آل خليفة ومزقتها بشجاعة فائقة. لقد كان موقفا قل نظيره، وقل ان يقفه انسان في مثل موقفها ووضعها. فهي حامل في شهرها الثامن، وام لطفلة افتقدت حنان امها مرارا بسبب تكرر اعتقال زينب. جاءت كلماتها لتهز النظام الخليفي في اعماقه ولتغرص بذورا للتمرد والرفض المطلق للحكم الخليفي البائس في ارحام النساء. لقد فجرت بموقفها مشاعر الرضا والارتياح والثورة في نفوس الكثيرين الذين افتقد الكثيرون منهم وسيلة التعبير عما يختلج في نفوسهم من آلام وآمال. ان ما فعلته زينب في ذلك الموقف حجم الكثيرين واحرج اشباه الرجال الذين ماتت ضمائرهم وتمنوا ان يتلفعوا بالخمار هربا من نساء البحرين البطلات وفي مقدمتهن زينب الخواجة. لم تكن الرسالة من ذلك الفعل خاصة بالمحكمة الخليفية، بل كانت رسالة بليغة مؤثرة انطلقت من الاعماق ولامست المشاعر والضمائر، وايقظت ما كان نائما منها. وسيظل ذلك الموقف ماثلا في نفوس ابناء الشعب الذين ارتفع حماسهم، ودفع سياسييهم لاعلان موقف مقاطعة انتخابات العصابة الخليفية، وعمقت روح التمرد على نظام تخلى عن الانسانية واستبعد الانسان وفجر في الخصومة. وستشهد الشهور المقبلة تصاعدا في المواقف الصلبة لثوار البحرين، رجالا ونساء، خصوصا بعد اعتقال زينب الخواجة واحتمال اصدار احكام قاسية ضدها، وكذلك اعتقال نبيل رجب والتنكيل به وببقية نشطاء حقوق الانسان.

لن نكرر هنا مقولة: ما اشبه الليلة بالبارحة. فالليلة تختلف كثيرا لانها شهدت بطولات قل نظيرها من قبل ابناء الشعب، ولانها تسجل بفخر واعتزاز مواقف نساء ورجال قل نظيرهم. فهذه والدة رضا الغسرة تتحدث بلسان طلق مخاطبة ضمير العالم لتقول له ان اربعة من ابنائها اعتقلوا على طريق النضال من اجل حرية الشعب والوطن، وانها مستعدة للحاق بهم في السجن، وان النظام اذا كان يهدف من تلك الاعتقالات لكسر شوكة الشعب، فما اقربه من الوهم، وابعده عن الحقيقة. بطولا تتواصل برغم القمع الخليفي الذي يراكم شباب البحرين في طوامير التعذيب بدون رحمة او انسانية. وبرغم السياسة البريطانية التي ما برحت تدعم الظلم والطغيان والاستبداد الخليفي، فقد بدأت ملامح التغير في الموقف الدولي لغير صالح الحكم الخليفي، واصبحت هناك مطالبات واضحة بعدد من الامور: اول هذه المطالب اطلاق سراح القادة الثلاثة عشر بدون قيد او شرط بالاضافة لكل من نبيل رجب وزينب الخواجة. ثانيها تنفيذ مئات التوصيات التي صدرت عن جهات شتى من بينها لجنة بسيوني ومجلس حقوق الانسان والبرلمان الاوروبي ولجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني والمنظمات الحقوقية لاخرى التي هالها ما يجري في البحرين فاصرت على طرح الكثير من التوصيات. هذه التوصيات ستظل مرفوعة ضد الخليفيين الذين لن يتمكنوا من تنفيذها لان ذلك سيضعفهم ويؤدي الى سقوطه. واذا اضيف اليها الاستحقاقات الاخرى كمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب وهادمي المساجد وسارقي اموال الشعب فسيضيق الخناق على العصابة الخليفية ولن تستطيع تحمل التبعات التي ستترتب على ذلك كله، وسيكون المخرج الوحيد تسليم الحكم للشعب لانهاء الحقبة الخليفية السوداء التي يجب ان تنتهي فورا. لقد اعتمد الخليفيون في بقائهم على الدعم المالي والسياسي والعسكري السعودي، بالاضافة للدعم غير المحدود من بريطانيا. اما السعودية فتعيش مرحلة صعبة تتفاعل فيها التناقضات الداخلية والتحديات الاقليمية والغضب الدولي المتصاعد بسبب دعم آل سعود للمجموعات الارهابية والمتطرفة. وعلى صعيد الداخل يضيق الخناق تدريجيا على النظام بسب اعتقال نشطاء حقوق الانسان وتحرك النساء من اجل حقوقهن خصوصا قيادة السيارة، والتوترات الداخلية في مناطق عديدة كالمنطقة الشرقية بعد اصدار حكم الاعدام بحق الشيخ نمر النمر، وفي جنوب غربي الجزيرة العربية حيث الاقليات الدينية. بل ان منطقة نجد نفسها لا تخلو من توتر كامن بسبب الاعتقالات المتواصلة والقمع. ولذلك يتراجع النفوذ السعودية معه قدرة الحكم السعودية على الاستمرار بدعم الخليفيين. وبعد ما حدث في اليمن اصبح الحكم السعودي مهددا من اغلب الجهات، ولن يستطيع الاستمرار بدعم الحكم الخليفي. كما سيتصاع الضغط على الحكومة البريطانية للتوقف عن دعم المعذبين والجلادين والمستبدين الخليفيين، لان ذلك يضر المصالح البريطانية. سيضيق الخناق على الحكم الخليفي تدريجيا، وسيسقط حكمهم بدون ان تذرف عليه دمعة، وذلك مصير الطغاة والسفاحين والمجرمين "انا من المجرمين منتقمون".

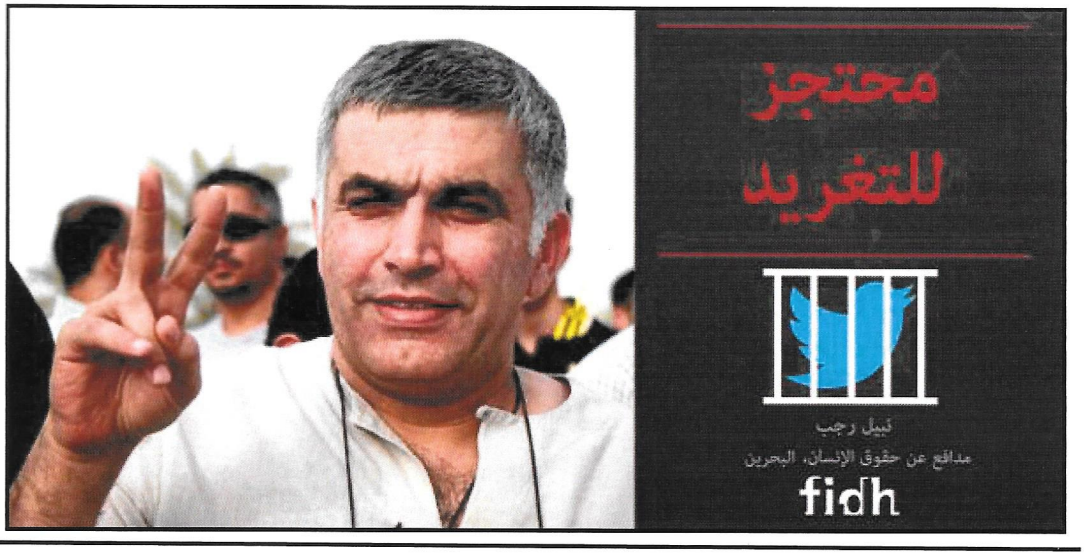

المجد لك يا شهيد العيد

للشاعر مجتبى التتان

جمعت في العيد يا بحرين اطفالي ... وكان ما بيننا كرسيه الخالي
كانت تحاول عيني ان تقول له ... متى بربك لم تخطر على بالي
يا من رسمت من الاحساس لي وطنا ... اني بقربك قد انشأت موالي
هذا انا والضمير الحر يعرفني ... بالعزم و ا لصبر قد حطمت اغلالي
قد عشت ما عشت من عمره اقاسمه ... ما لم اوفره من خبز ومن مال
وكانت النفس يا روحي تسائلني ... ما باله الدهر لا يبقى على حال
اليك تشتاق هذي النفس يا ولدي ... وتنحني لك في حب واجلال
وتشعل الشمع فوق القبر قائلة ... انت الذي لم تخيب قط آمالي
ما الحلم الا ورود انت زارعها ... وما الحياة سوى حل وترحال
وقد تكون المنافي تارة وطنا ... لمن ينوء باعباء واثقال
لكل أم اذا ما غاب احمدها ... دمع على شاطيء الذكرى تراءى لي
هنا رأيتك شمسا لا تغيب وهل ... يغيب من عاش حرا بين ابطال
على محياك تنسي الابتسامة ما ... يفرق الناس من بعد وآجال
هم قاتلوك فماتوا بالرصاص وبي ... ذكراك تنمو وتنمو ايها الغالي
الى المقادير لا ما استسلمت امم ... تورث العز اجيالا لاجيال